بيان شبكة الاقتصاديين العراقيين بشأن حماية حرية البحث والتعبير

في مطلع حزيران/يونيو 2026 اندلعت واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في النقاش الاقتصادي العراقي، بعدما نشر الدكتور نبيل المرسومي بيانات تتعلق بحجم الإنفاق في مجلس النواب وعدد موظفيه ورواتبهم، مستندًا إلى ما قال إنها معطيات واردة في الموازنة والحسابات الختامية. وقد شكّلت هذه الأرقام، بطبيعتها الحساسة، شرارة مواجهة مفتوحة بين خبير اقتصادي يحظى بمتابعة واسعة وبين مؤسسة تشريعية اعتبرت ما نُشر مساسًا بسمعتها.

لم يتأخر ردّ البرلمان، ففي الثالث من حزيران/يونيو صدر بيان رسمي اتسم بحدة لغته، نفى فيه صحة الأرقام، ووصف المرسومي بعبارات استهجنتها الأوساط الأكاديمية، مع التلويح باتخاذ إجراءات قانونية بحقه. هذا الأسلوب التصعيدي لم يهدئ الجدل، بل زاد من حدّته، خصوصًا بعد أن أعاد المرسومي نشر وثائق إضافية يؤكد فيها صحة ما ذهب إليه، مطالبًا المجلس بتقديم اعتذار علني.

تتابعت ردود الفعل خلال الأيام اللاحقة، وبرزت بيانات تضامن من أكاديميين ومثقفين انتقدوا لغة البرلمان واعتبروا ما جرى مؤشرًا مقلقًا على تضييق النقاش العام حول قضايا الشفافية المالية. وفي العاشر من حزيران/يونيو عاد المجلس ليؤكد عزمه المضي في الإجراءات القانونية، ما أعطى الانطباع بأن الأزمة تتجه نحو مزيد من التعقيد بدل احتوائها.

وفي الثالث عشر من حزيران/يونيو 2026 أعلن الدكتور نبيل المرسومي اعتزاله الكتابة في الشأن العام، مبررًا قراره بما تعرض له من إساءات وضغوط، وبما رآه مناخًا لا يسمح للخبير المستقل بأداء دوره في مناقشة الملفات الاقتصادية المرتبطة بالمصلحة العامة. وقد مثّل هذا الإعلان ذروة أزمة كشفت هشاشة العلاقة بين المؤسسات الرسمية والخبراء، وأعادت طرح أسئلة جوهرية حول حدود النقد، ومسؤولية الدولة في حماية حرية البحث والتعبير.

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

تتابع شبكة الاقتصاديين العراقيين بقلق بالغ التطورات الأخيرة المرتبطة بإعلان الدكتور نبيل المرسومي اعتزال الكتابة في الشأن العام، وما أثارته هذه الخطوة من نقاش واسع حول البيئة التي يعمل فيها الباحثون والاقتصاديون في العراق. وترى الشبكة أن هذه الحادثة تمثل مؤشرًا مقلقًا يتعلق بسلامة المناخ الفكري وحرية التعبير، وبقدرة المختصين على أداء دورهم المهني دون ضغوط أو تهديدات.

تؤكد الشبكة أن حرية البحث والنشر ركيزة أساسية لأي نظام يسعى إلى الإصلاح والتنمية المستدامة. فالتحليل الاقتصادي المستند إلى البيانات، والنقد العلمي المسؤول، يشكلان عنصرًا جوهريًا في تحسين السياسات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن الرد على الآراء الاقتصادية يجب أن يتم عبر الحوار المؤسسي وتبادل الحجج، وليس عبر إجراءات قد تُفهم على أنها تضييق على حرية التعبير أو محاولة لإسكات الأصوات المهنية المستقلة.

لقد أثبتت التجارب الدولية أن التقدم العلمي والاقتصادي لا يتحقق إلا في بيئة تحترم استقلالية الباحثين، وتتيح لهم مساحة آمنة لعرض آرائهم، سواء اتفقت معها المؤسسات الرسمية أم اختلفت. كما أن التاريخ الفكري العالمي يبين أن النقد البنّاء كان دائمًا محركًا رئيسيًا للتطور، وأن مدارس اقتصادية مختلفة من الماركسية إلى الليبرالية أسهمت في تطوير المعرفة عبر النقد الجذري للمسلّمات السائدة.

وفي السياق العراقي، قدّم عدد من المفكرين والاقتصاديين إسهامات بارزة في تطوير المعرفة رغم التحديات، وأسهموا في ترسيخ تقاليد فكرية قائمة على التحليل والنقد. وتؤكد الشبكة أن حماية هذا الإرث مسؤولية جماعية، وأن أي تضييق على الباحثين ينعكس سلبًا على المجتمع بأسره، لأنه يحدّ من قدرة المختصين على تقديم المشورة العلمية المستقلة، ويضعف جودة النقاش العام.

وانطلاقًا من مسؤوليتها المهنية والأخلاقية، تعلن شبكة الاقتصاديين العراقيين ما يلي:

أولًا: تؤكد الشبكة دعمها الكامل لحرية البحث والنشر، وتشدد على ضرورة احترام استقلالية الاقتصاديين والباحثين في أداء مهامهم العلمية.

ثانيًا: تدعو الشبكة جميع المؤسسات الرسمية إلى اعتماد الحوار العلمي والرد بالحجة والبيانات، وتجنب أي إجراءات قد تُفسَّر على أنها تضييق على حرية التعبير.

ثالثًا: تشجع الشبكة الباحثين والاقتصاديين على مواصلة دورهم في تحليل السياسات العامة، وتؤكد أن مشاركتهم تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشفافية والإصلاح.

رابعًا: تطالب الشبكة بتوفير بيئة آمنة تضمن عدم تعرض الباحثين لأي تهديد أو ضغط بسبب آرائهم المهنية، وباحترام حق المجتمع في الوصول إلى المعلومات والتحليلات الاقتصادية المستقلة.

إن شبكة الاقتصاديين العراقيين تؤمن بأن حماية حرية التفكير والتعبير ليست دفاعًا عن فرد، بل دفاع عن حق المجتمع في المعرفة، وعن مستقبل العراق الذي لا يمكن أن يُبنى إلا على أسس من الشفافية، والمساءلة، واحترام العقل العلمي.

هيئة التحرير

18/06/2026